

Available online at www.sciencedirect.com

ScienceDirect

journal homepage: www.elsevier.com/locate/aebj

نموذج نظري إسلامي داخلي الزمن للحساب الجاري

Islamic Theoretical Intertemporal Model of the Current Account

Hassan Belkacem Ghassan ^{a*}, Essam Hashim Al-Jeefri ^b



^a Umm Al-Qura University, College of Economics and Islamic Finance, Department of Economics, P.O. Box 14266 Makkah 21955 KSA

^b Umm Al-Qura University, College of Economics and Islamic Finance, Dept. of Economics, Al-Abidia, Makkah 24382 KSA

ملخص

ARTICLE INFO

Article history:

Received 16 December 15

Received in revised form 16 February

16

Accepted 01 March 16

الكلمات المفتاحية:
الحساب الجاري
داخلي الزمن
نموذج إسلامي
تهذيب الاستهلاك
الزكاة
المنفعة

Keywords:

Current account

Intertemporal

Islamic Model

Smoothed Consumption

Zakat

Utility

يهدف البحث إلى صياغة إسلامية لنموذج داخلي الزمن للحساب الجاري انطلاقاً من النموذج النظري داخلي الزمن السائد في أدبيات الاقتصاد التحليلي والتطبيقي (Obstfeld and Rogoff 1996, Cerrato et al. 2014). يعتمد النموذج المقترح على صياغة قيد الميزانية للاستهلاك الحاضر والمستقبلي وذلك على أساس فرضية الزكاة على الدخل والأصول وعائد التوظيف المالي للأصول المملوكة وفرضية عدم ترك الذرية عالية على المجتمع لربط الجيل السابق بالجيل اللاحق. باستخدام دالة المنفعة اللوغاريتمية والتي تتسم بأحادية مرونة الاستبدال الداخلي الزمن في الاستهلاك وأحادية معامل نبيذ المخاطرة النسبية، نبين عبر معادلة Euler للاستهلاك وجود علاقة عكسية بين نمو الاستهلاك بين آخر العمر وأوله من جهة، ومعدل الزكاة على الأصول من جهة أخرى. ويتضح من هذه النتيجة أن الزكاة على الأصول تساعد وتؤدب المستهلك على الرشد في الاستهلاك، كما تنتج أصولاً حدية إضافية للأجيال المقبلة. وعند افتراض أحادية معامل التفضيل الزمني، نبين أنه كلما كان معدل العائد على الأصول مرتفعاً، سيكون نمو الاستهلاك بين اليوم والغد سريعاً. وتبعاً لمعادلة قيد الميزانية، إذا كان معدل الزكاة على الأصول المقابلة للزكاة أكبر من معدل الزكاة على الدخل، فيؤدي إلى توسيع نسبي في الاستهلاك خاصة لدى الفئة الغنية. ونشير أيضاً إلى أن زيادة معدل العائد على الأصول، يمكن أن يؤدي إلى زيادة أو انخفاض الاستهلاك الجاري، لأن أثري الاستبدال والدخل يعملان في اتجاهات عكسية.

ABSTRACT

This paper aims to develop an Islamic intertemporal model of the current account based on the prevailing theoretical and empirical literature of PVMCA (Obstfeld and Rogoff 1996, Cerrato et al. 2014). The proposed model is based on the budget constraint of the present and future consumption, which depends on the obligatory Zakat from the income and assets, the return rate on the owned assets, the inheritance linking previous to subsequent generation. Using logarithmic utility function, featured by a unitary elasticity of intertemporal substitution and a unitary coefficient of relative risk aversion, we show through Euler equation of consumption that there is an inverse relationship between consumption growth from the last age to the first one and the Zakat rate on assets. The outcomes of this result are that the Zakat on assets disciplines the consumer to have more rationality in consumption, and allows additional marginal assets for future generations. By assuming a unitary subjective discount rate, we indicate that the more the return rate on assets is high, the more the consumption growth between today and tomorrow will be fast. Through the budget constraint, if Zakat rate on the Zakatable assets is greater than Zakat rate on income, this leads to a relative expansion in private consumption of the wealthy group. Besides, we point out that an increase in return rate on assets, can drive to increasing or decreasing current consumption, because the substitution and income effects work in opposite ways.

© 2016 Holy Spirit University of Kaslik. Hosting by Elsevier B.V. All rights reserved.

* Hassan Belkacem Ghassan. Tel.: +966-125270000; fax: +966-125531806.

E-mail address: hbghassan@uqu.edu.sa; hbghassan@yahoo.com

Peer review under responsibility of the Holy Spirit University of Kaslik.

1. مقدمة ومسح أدبي

إن السلوك الاستهلاكي الفردي والكلّي يؤثر على نتيجة الحساب الجاري للاقتصاد، ويتضح ذلك باستخدام نموذج داخلي الزمن للحساب الجاري. كما يؤكد الاقتصاد الإسلامي على أهمية الفائض في الثروة في المدى البعيد عبر نظام الإثراء الذي يحيد الادخار لتوفير الثروة للأجيال المقبلة (المصري 1999). ويتحقق ذلك من خلال ضبط السلوك الاستهلاكي للأفراد عبر أوامر وتحفيزات الإسلام بالتوسط في الجهد الاستهلاكي دون أن يقع في الإسراف ولا في التقصير، وقد اتى الله على التوسط في النفقة بقوله في سورة الفرقان آية 67 "وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا"، وكذلك عبر دعم جهود الاستثمار من خلال عقود المشاركات الشرعية، التي تقتصر على نشاط الاقتصاد الحقيقي، حتى يستمر الاقتصاد في تحقيق مستوى أعلى من النمو وتنشأ الثروة التي تستوجب الزكاة حتى لا تعد الثروة كنزاً بعيداً عن الحركة الاقتصادية. وقد ذم الله اكتناز المال وابعاده عن الحركة الاقتصادية بقوله في سورة التوبة آية 34 "وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُلْفُفُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ". كما أن تعاليم الإسلام أرست مبادئ عملية للتعاوض والتعاون بين الأجيال والفئات العمرية من نفس العائلة أو خارجها عبر ثرواتها الذاتية أو من أسر المجتمع خصوصاً عبر نظام الزكاة. وقد نظمت حركة المال بين الأجيال باستيعاب حاجيات المواليد الصغار، الذين لا يستطيعون الكسب عبر نفقة الوالد، وحاجيات الوالدين الكبار الذين وصلوا إلى مرحلة العجز عن الكسب عبر نفقة أبنائهم.

في إطار الاقتصاد الإسلامي، نفترض أن معدل العائد يتحدد دون فك الارتباط مع الاقتصاد الحقيقي. وتبعاً لفلسفة النموذج الإسلامي الداخلي-الزمن للحساب الجاري، فإن معدل العائد على الأصول الأجنبية لا يتفك عن الانتاجية الحقيقية لرأس المال¹، وذلك بسبب أن خزانة التمويل تتسع "واحد إلى واحد" بين القطاعات الاقتصادية والتمويلية. وبالتالي فإن ما يحدث في المجال المالي يعكس ما يطرأ في المجال الحقيقي، والعكس صحيح. وقد أشار Hasan (2006) إلى أن نظرية الانتاجية الحديثة لا يمكنها تفسير معدل الفائدة الربوية الذي يتقلب تبعاً لمنطق المؤسسات المالية. كما أوضح أن علاقة التمويل الطبيعية والأكثر نجاعة هي التي تقوم على أساس نظام تقاسم المخاطر أي المشاركة في الربح والخسارة (Mirakhor & Zaidi 1988). مبدئياً تمتاز العقود التي تنشأ حسب نموذج المضاربة الشرعية بمقتضى الشفافية والثقة والإخلاص والتي يتم توثيقها ضمن شروط عقود المشاركة (الخويطر 1999، الأمين 2000). وقد برهنت عدة بحوث نظرية على أن تقاسم المخاطر يؤدي مع احتمال عظيم إلى الرفاهية الاجتماعية (Kim et al. 2005, Lee & Shin 2008). من شأن نظام المشاركة في الربح والخسارة (Profit Loss Sharing Model) أن يؤدي إلى آثار مشجعة على الادخار مما يعزز نموذج معدل العائد العشوائي، وذلك لأن مدى نبذ المخاطرة المتوقع سيكون أقل منه مقارنة بنظام مالي ربوي (Askar et al. 2014, Zaidi & Mirakhor 1988). لكن يظل أن توقع العائد على الأصول مرتبط بمدى التقلبات التي تحدث في الاقتصاد الحقيقي وفي الأسواق المالية. لم يتناول بحث Zaidi & Mirakhor (1988) بالتحليل ما يمكن أن يحدثه التدفق الادخاري من أثر على الحساب الجاري، وأشار فقط إلى أن هذا الأثر غامض. كذلك نجد بحث Ahmed (2001) الذي ركز على تحديد سعر الصرف واقتراح أن سعر الصرف المرن أفضل من الثابت، لأنه يساهم في جعل النقد المحلي أكثر استقراراً مع العملات الأجنبية. كما أشار إلى أهمية تواجد مؤسسات التمويل الإسلامي على المستوى العالمي تعمل بأدوات تمويلية إسلامية. لكن بحث Askar, Krichene & Mirakhor (2014) تناول توازن المدى البعيد للاقتصاد الإسلامي منفتح على التعامل مع باقي العالم باستخدام مقاربة نموذج IS-LM وذلك من أجل تحديد معدل العائد التوازني العام. لكن البحوث السابقة لم تأخذ بالاعتبار أبعاد التداخل الزمني في السلوك الاقتصادي والمالي، خاصة أن هذه الأبعاد تدمج الأفق الزمني القريب المدى مع البعيد المدى.

في هذه الورقة، نهدف إلى بلورة نموذج أساس للمساهمة في نظريات الاقتصاد الدولي الإسلامي، والذي يتمثل في صياغة الحساب الجاري عبر كل من معدل العائد تبعاً لنظام المشاركة ومعدل النمو الاقتصادي وحيازة الأصول الأجنبية (في حالة الفائض). كما تتمثل أهمية البحث في مناقشة أثر الزكاة عبر معادلة Euler للاستهلاك. واتضح أن للثروة وعائد الثروة أثر على الجهد الاستهلاكي في الحاضر والمستقبل، كما أن لمعدل الزكاة أثر على الثروة وبالتالي على الاستهلاك. مع العلم أنه ليس مستغرباً بأن العائد على الأصول يتأثر بالعديد من المحددات مثل الوضع الاقتصادي والمالي المحلي والعالمى ومدى الانفتاح الاقتصادي والمالي. نركز في هذه الورقة على نمذجة أساس لنموذج داخلي الزمن على اعتبار أن الفرد يعيش فترتين ثم بعدها يغادر الحياة الدنيا. ومع اعتبار فرضية الزكاة على الدخل والأصول² وأهمية التكوين والتوظيف المالي للأصول المملوكة في الخارج وفرضية عدم ترك الزرية عالية على المجتمع والتي تربط الجيل السابق بالجيل اللاحق، أي تداخل الأجيال، نبداً بصياغة قيد الميزانية للاستهلاك الحاضر والمستقبلي. وبالاعتماد على دالة المنفعة اللوغاريتمية التي تتسم بأحادية مرونة الاستبدال الداخلي الزمن في الاستهلاك وأحادية معامل نبذ المخاطرة النسبية، نبين عبر معادلة Euler للاستهلاك وجود علاقة عكسية بين نمو الاستهلاك آخر العمر وأوله من جهة وبين معدل الزكاة على الأصول من جهة أخرى. ويتضح من هذه النتيجة أن الزكاة على الأصول تساعد وتؤدب المستهلك على الرشد في الاستهلاك، كما تتيح أصولاً حديثة إضافية للأجيال المقبلة. وعند افتراض أحادية معامل التفضيل الزمني، نبرهن على أنه كلما كان معدل العائد على الأصول مرتفعاً، كلما كان نمو الاستهلاك بين اليوم والغد سريعاً. وتبعاً لمعادلة قيد الميزانية، إذا كان معدل الزكاة على الأصول القابلة للزكاة أكبر من معدل الزكاة على الدخل، فيؤدي إلى توسيع نسبي في الاستهلاك خاصة لدى الفئة الغنية. كذلك تشير بشكل عام، إلى أن زيادة معدل العائد على الأصول، يمكن أن يؤدي إلى زيادة أو انخفاض الاستهلاك الجاري، لأن أثري الاستبدال والدخل يعملان في اتجاهات عكسية.

ينظم البحث حسب الفقرات التالية، حيث في الفقرة 2 نتناول بالتفصيل صيغة لنموذج داخلي الزمن لتحديد الحساب الجاري. في الفقرة 3 نركز على أهمية الزكاة في معادلة Euler للاستهلاك ونناقش أهم التفاعلات بين معدل العائد على الأصول ونمو الاستهلاك ومعدل الزكاة على الأصول والدخل. ونختتم البحث في الفقرة 4.

2. نموذج إسلامي داخلي الزمن

نطلق من معادلتين حول الاستهلاك على مستوى الفرد المسلم، ونعتبر أن هذا الإنسان يعيش فترتين ثم يغادر الحياة الدنيا، فالفترة الأولى يكون فيها شاباً وأكثر قوة، وفي الفترة الثانية نفترض أن قواه تراجعت وبدأ يفكر في مرحلة التقاعد التي تحله قريباً من نهاية الحياة الدنيا. وقد علم النبي ﷺ المسلمين بأن الحياة لا تدوم على حال وأرشدهم لاستثمار مرحلة الشباب والقوة وسعة الرزق وفراغ الوقت ونحوها بقوله: "اغتنم خمسا قبل خمس: شبابك قبل هرمك وصحتك قبل سقمك وغناك قبل فقرك وفراغك قبل شغلك وحياتك قبل موتك" (الحاكم 1014-933، الجزء 4، صفحة 341).³ وبخلاف ما يُفترض في التحليل الاقتصادي الغربي عبر النموذج النظري داخلي الزمن من أن القيمة الحالية للاستهلاك تستنفذ كل الثروة الافتراضية W_1 في الحاضر والمستقبل، فإن التحليل الاقتصادي الإسلامي يأخذ بعين الاعتبار الزكاة المتحصلة من الثروة أي الفائض عن الحاجات الاستهلاكية للفرد ومن تلزمه نفقته وعلى اشتراط مضي عام هجري على هذا الفائض. وقد جاءت النصوص الشرعية (الزحيلي 1984، الجزء 3، صفحة 185) بفرض الزكاة على الثروة، وذلك كي لا تعتبر الثروة بعد أداء الزكاة كنزاً، مما يؤكد مشروعية الادخار. كما أن هناك من ذهب إلى فرض الزكاة عند بلوغ النصاب على الدخل

¹ يمكن أن نتوقع بأن الكفاءة الحديثة لرأس المال، كقياس لمعدل العائد الداخلي على الاستثمار، قد يتساوى، عند القيمة التوازنية للقيمة المالية الصافية للمؤسسة الانتاجية، مع معدل العائد على الأصول المملوكة لكل المساهمين، كبديل عن التكلفة المالية للرأس مال. ونتوقع أن الحالة الأفضل تجعل هذا الكسر يتجه نحو واحد. وتحتاج البرهنة على ذلك إلى تحليل عميق يستخدم مضاعف Lagrange عند تعظيم قيمة المؤسسة الانتاجية لتقدير سعر الأسهم المشارك (Romer 2012, Chapter 9).

² لقد أثبت الكاساني (...1191م) مبدأ وجوب الزكاة في كل ما تحقق فيه ومنه علة النماء. وانطلاقاً من هذا المبدأ يصير تعميم أحكام الزكاة في كل مال ينمو بذاته كأموال التجارة، أو ينمو مع غيره من عناصر الإنتاج كالصناعة مثلاً. وأوضح الكاساني (...1191م) أن معنى الزكاة لا يحصل إلا من المال النامي، ولا يعني به حقيقة النماء لأن ذلك غير معتبر وإنما يعني به كون المال معداً للإستئمانه أو الأمامة أو التجارة أو الصناعة، لأن الأمامة سبب لحصول الدر والنسل واليمن، والتجارة أو الصناعة سبب لحصول الربح، فيقوم السبب (الأمامة أو التجارة أو الصناعة) مقام السبب (الربح أو الخسارة) متعلق الحكم به.

³ تعليق شمس الدين الذهبي (1274-1348) في كتابه التلخيص بأن هذا الحديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

Download English Version:

<https://daneshyari.com/en/article/7395810>

Download Persian Version:

<https://daneshyari.com/article/7395810>

[Daneshyari.com](https://daneshyari.com)